الأنباء
الاربعاء 23 مارس 2016

في ندوة المنافسة: كل فرد بالكويت يمتلك خطي هاتف بتقنية 3G و4G

خصخصة قطاع الاتصالات تمنع المنافسات الضارة

محمود فاروق

في ضوء توجه الحكومة لخصخصة 4 أجزاء من قطاع الاتصالات من بينها البنية التحتية وخدمات الهاتف الثابت، قال وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي انه لايزال لدينا طريق طويل لتحسين أداء آليات المنافسة في أسواق الكويت. واضاف ان تحقيق سياسة المنافسة السليمة لا يتطلب فقط معالجة الممارسات المانعة للمنافسة فحسب، ولكن أيضا يتطلب تكريس مبادئ المنافسة في السياسات والقواعد التي تحكم وتوجه القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الكويتي مثل قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.

جاء ذلك خلال ندوة عقدت امس لاستعراض دراسة تحت عنوان «تقييم المنافسة في قطاع الاتصالات في الكويت» تحت رعاية وحضور وزير التجارة والصناعة د.يوسف محمد العلي، ورئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات سالم الاذينة ورئيس مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة نايف بندر اللافي.

وذكر الوزير انه لمن دواعي السعادة والتفاؤل أن تتضافر جهود جهاز حماية المنافسة مع الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات وهما هيئتان حديثتان تتبعان الأجهزة الحكومية بما لكل منهما من اختصاصات يكمل بعضها بعضا في نطاق نشاط مهم في الأسواق التجارية وهو نشاط قطاع الاتصالات.

وتضطلع الوزير إلى دور هيئة الاتصالات بمهام التنسيق والتوازن بين الشركات العاملة في هذا القطاع للحيلولة دون أي ممارسة ضارة بالمنافسة بأساليب فنية متخصصة في هذا الشأن.

وأشار إلى ان جهاز حماية المنافسة يقوم بما له من اختصاصات وصلاحيات تشمل جميع الأسواق والقطاعات بتوفير ضمانات حماية هذه المنافسة بما لديه من آليات التحقيق والمتابعة ومنع الممارسات الضارة بهذه المنافسة، وذلك كله في فلك سياسات المنافسة التي تصب في صلب استراتيجية الحكومة لتحسين القدرة التنافسية وتعزيز التنوع الاقتصادي.

وأوضح ان الشركات والمؤسسات التي تعمل في جو من المنافسة القوية الواعية تتكون لديها حوافز قوية لرفع كفاءاتها وانتاجيتها، وخفض التكاليف والابتكار، وبالتالي فإن هذه البيئة تحفز تلك الشركات على تقديم أسعار تنافسية، ومنتجات ذات جودة عالية، وابتكار السلع والخدمات الجديدة والمتنوعة، وهذا كله يصب في صالح المستهلكين، كذلك فإن المنافسة القوية تسمح بإزدهار الصناعات الأخرى، وخاصة تلك التي تعتمد على السلع والخدمات المقدمة في الأسواق المحلية.

العلي: بعد تطبيق إصلاحات المنافسة.. انتظروا سوق اتصالات أفضل

الأذينة: 220٪ نسبة استخدام الهواتف الذكية بالكويت

قطاع الاتصالات يشكل 5٪ من الناتج المحلي و10٪ من القطاعات غير نفطية

اللافي: نلاحق تحالفات رفع الأسعار والتصدي للممارسات الضارة والاندماجات المسيئة للمنافسة

وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي وسالم الأذينة ونايف اللافي خلال ندوة «تقييم المنافسة في قطاع الاتصالات في الكويت»

خطوات رائدة

ورأى الوزير ان الندوة تمثل أحدى الخطوات الواعدة لتحقيق هذه السياسات بما قام به جهاز حماية المنافسة من خطوة رائدة في هذا المجال، عن طريق إجراء تحليل دقيق لظروف المنافسة في قطاع الاتصالات في الكويت ليكون المبادرة الأولى نحو تقييم المنافسة في قطاع منتج واعد وحساس في الكويت، وهو قطاع الاتصالات.

تقييم المنافسة

وقال إن تقييم المنافسة في قطاع الاتصالات، يشكل أداة حاسمة لتحديد مخاوف المنافسة واقتراح توصيات لمعالجتها، من أجل تحسين ظروف ونمط حركة السوق في واحد من أكثر القطاعات حيوية بالنسبة للاقتصاد الكويتي.

نسب وأرقام

من جانبه، قال رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات سالم الاذينة أن قطاع الاتصالات يشكل حاليا نحو 5٪ من اجمالي الناتج المحلي بالكويت وأكثر من 10٪ من إجمالي الناتج المحلي للقطاعات غير الذات الصلة بالبترول.

وأضاف الأذينة ان نسبة الاستخدام في الكويت تشكل 220٪ مما يعني أن كل فرد في المجتمع يمتلك ما لا يقل عن خطي هاتف بتقنية (3G و4G) مما يضع الكويت في المرتبة الثانية عالميا في نسبة استخدام خدمات الاتصالات (Penetration)، وأن 70٪ هي نسبة استخدام الهواتف الذكية عموما وأكثر من 90٪ من الكويتيين وتعبر نسبة عالية جدا.

ممارسات ضارة

من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة نايف بندر اللافي ان مهمة الجهاز تتمثل في مكافحة الممارسات المانعة أو الضارة للمنافسة، وهذا يشمل معالجة الممارسات التجارية المقيدة، من خلال ملاحقة تحالفات رفع الأسعار والتصدي لممارسات سوء استغلال الوضع المسيطر ومنع الاندماجات المسيئة للمنافسة.

بالاضافة إلى إدخال مبادئ المنافسة في سياسات وإجراءات كافة قطاعات مجتمع الأعمال، وتمكين الجمهور من المطالبة بالمنافسة الصحيحة من خلال دور الجهاز المؤيد لإقامة مثل هذه الدعوات.

وأضاف ان المبادرة الي دراسة بعض الأسواق او بعض القطاعات لتقييم وقياس مدى المنافسة بها مثل الدراسة التي نقدمها لكم اليوم لقطاع الاتصالات، حيث اننا من خلال هذه الدراسة يمكن لنا أن نقيم هيكل هذا السوق ومؤشرات المنافسة الفعالة، وتحليل الأسباب التي تؤثر على المنافسة فيه وإبلاغ واضعي السياسات والمنظمين لهيكل السوق بالتوصيات والإجراءات ونقاط التصحيح والتحسين.

وأشار إلى ان الجهاز لدية قناعة بضرورة اعتماد منهج تنظيمي للمنافسة وتطوير عملية التنسيق الداخلي ضمن الاجهزة الحكومية.

4 توصيات لتفعيل المنافسة في قطاع الاتصالات

قدمت ندوة المنافسة أربع مجموعات من التوصيات لتفعيل المنافسة في القطاع كما يلي:

1ـ تعزيز الكفاءة التنظيمية الفعالة من خلال ابرام اتفاق شامل بين كل من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات CITRA، وجهاز حماية المنافسة CPA، وغيرها من الهيئات الحكومية ذات الصلة، كما يجب نقل كامل لجميع المهام التنظيمية لهذا القطاع من وزارة المواصلات إلي الهيئة، وإعادة تركيز النظم واللوائح على المناطق الضرورية لتعزيز المنافسة، وإقامة تعاون وثيق بين الهيئة والجهاز بما يضمن تحقيق تنسيق مستمر في اتخاذ القرارات التي تؤثر على قطاع الاتصالات، وتحسين عملية جمع بيانات قطاع الاتصالات لتسهيل التحليل والرصد أو الرقابة.

2ـ إعادة تقييم لحجم الدور التجاري للدولة لما في ذلك تعزيز المنافسة في القطاع: حيث يجب تقليص حجم الأدوار التجارية الحكومية في هذا القطاع وتقليص الإعانات الحكومية وتفرد الدولة في توفير بعض الخدمات التي لا غنى عنها فقط.

ومن ثم يمكن إجراء تحليل مفصل للتكاليف والفوائد لاتخاذ قرار بشأن مدى مشاركة الحكومة في توفير خدمات البنية التحتية، من بوابات صوت الدولية، وربط البيانات الدولية، وتحديد أفضل الطرق للسماح لمشاركة القطاع الخاص وتحقيق المنافسة كخطوة ثانية.

3ـ تحسين استثمار القطاع الخاص والمنافسة في الشبكات السلكية: أي التحول إلى شركة خاصة تتمتع بكامل المسؤولية المالية والفنية والتجارية لتوسيع شبكات الألياف البصرية وإدخال نظام الناقل السائد في الحصول على الكيبلات النحاسية وكيبلات الألياف الموجودة في البنية التحتية، ووقف تنظيم أسعار بيع بالتجزئة لخدمات الإنترنت الثابتة بمجرد فتح السوق للمنافسة، السماح بخدمات (VOIP) التجارية، وتسهيل المشاركة في الموقع وحرية الوصول إلى جميع المرافق الأساسية المملوكة للدولة، وتعزيز التنسيق بين القطاعين العام والخاص من غير تكرار تطوير البنية التحتية من الألياف.

4ـ تحسين الاستثمار في القطاع الخاص والمنافسة في الشبكات اللاسلكية: تحديث سياسة وقواعد الترددات اللاسلكية (الطيف بما في ذلك سياسة الطيف الراديوي التطلعي)، والتوقف عن فرض قيود غير ضرورية على دخول وتوسيع سوق الواي فاي، والتوقف عن تنظيم أسعار التجزئة.

الشركة الكويتية لصناعة مواد البناء
شركة مساهمة كويتية «عامة»

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31

يتشرف مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعة مواد البناء – ش.م.ك «عامة» بدعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31 المزمع انعقاده في تمام الساعة (11) من صباح يوم الأربعاء الموافق 2016/4/6 قاعة دور 2 رقم الغرفة 1211 بلوك 1 في مبنى وزارة التجارة والصناعة في مجمع الوزارات وذلك لمناقشة البنود الواردة على جدول الأعمال وانتخاب مجلس الإدارة للفترة القادمة.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين في الحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة في برج أحمد – الدور الخامس – شارع الخليج العربي – هاتف رقم: 22464567 لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي.

والله ولي التوفيق ،،،

مجلس الإدارة

بكلفة بـ125 مليون دولار .. وعمومية الشركة أقرت توزيع 25٪ نقدا

«البترولية» تشيد محطتي تخزين في موزمبيق

أحمد مغربي

قال رئيس مجلس ادارة شركة المجموعة البترولية المستقلة خلف الخلف ان الشركة تسلمت اواخر العام الماضي ناقلتي نفط من شركة STX الكورية الجنوبية لبناء السفن بتكلفة اجمالية 72 مليون دولار، بسعة 50 ألف طن لكل ناقلة، مشيرا الى ان بنك DVB الالماني قام بتمويل شراء الناقلتين وأصبحت المجموعة تملك 4 ناقلات نفط ومشتقات بترولية.

وأوضح الخلف خلال انعقاد الجمعية العمومية العادية للشركة والتي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 91,7٪، ان قسم الشحن البحري في الشركة قام بتنفيذ 156 عملية شحن خلال عام 2015 وبلغ مجموع هذه الكميات من المنتجات البترولية حوالي 4,2 ملايين طن.

وبخصوص تطوير الاعمال والمشاريع في الشركة ذكر الخلف ان المجموعة استمرت في تطوير المشاريع وذلك استكمالا لنشاطها التجاري حيث عقدت اتفاقية مشاركة بالتساوي مع شركة GALP البرتغالية وذلك لبناء محطة تخزين في بيرا – موزمبيق بطاقة تخزينية تبلغ 65 الف متر مكعب وبتكلفة 60 مليون دولار، ومحطة تخزين اخرى في ماتولا – موزمبيق بطاقة 46 الف متر مكعب وبتكلفة 65 مليون دولار.

وبين انه تمت ترسية عقد انشاء محطتين التخزين في موزمبيق مع شركة Steval من جنوب افريقيا والتي باشرت اعمالها في اكتوبر 2015 ومن المتوقع الانتهاء من بناء محطة بيرا في اواخر 2016 وماتولا في النصف الاول من 2017، مشيرا الى انه تم الانتهاء من تأسيس شركتين مملوكتين بالتساوي بين المجموعة وشركة GALP.

وفي مجال التسويق والنشاط التجاري ذكر الخلف ان المجموعة واجهت منافسة شديدة في اسواقها التقليدية خلال العام 2015، ورغم ذلك تمكنت من تسويق حوالي 3,7 ملايين طن او ما يعادل حوالي 77 الف برميل يوميا وهي نفس الكميات البالغة 3,6 ملايين طن تقريبا التي تم تسويقها خلال العام 2014، وذلك على الرغم من خسارة الشركة لسوق اثيوبيا بسبب المنافسة الشديدة من قبل الاسواق العالمية.

وأشار الى ان المجموعة تمكنت من زيادة مبيعاتها الى اساق الخليج والبحر الاحمر والتي شملت السعودية والامارات واليمن ومصر والاردن، واستمرت المجموعة في التعاون الوثيق مع شركات النفط العالمية مثل ارامكو ومصافي عدن وشل واكسون موبيل وبي بي وكذلك المصافي الرئيسية في كل من الهند وكوريا والصين وسنغافورة.

وأوضح ان المجموعة استطاعت تسويق 360 الف طن من المواد البترولية في اسواق زيمبابوي وموزمبيق، وتمثل هذه الكمية حوالي 80 الف طن زيادة عن الكمية التي تم تسويقها في هذه الاسواق سنة 2014، ونجحت الشركة في تسويق حوالي 1,1 مليون طن من المنتجات البترولية في منطقة البحر الابيض المتوسط والبحر الاسود وقد بلغت كمية المنتجات التي تم تسويقها في لبنان حوالي 700 الف طن وتم زيادة مبيعات المغرب حيث سوقت حوالي 400 الف طن من المنتجات البترولية.

خلف الخلف مترئسا الجمعية العمومية لشركة المجموعة البترولية المستقلة (أحمد علي)

الخلف: تسلمنا أواخر 2015 ناقلتي نفط بقيمة 72 مليون دولار.. والمجموعة تمتلك 4 ناقلات

رغم المنافسة الشديدة وخسارة سوق إثيوبيا.. المجموعة سوقت 77 ألف برميل يومياً

العمومية انتخبت مجلس إدارة جديداً للثلاث سنوات المقبلة

الجمعية العمومية

هذا، وقد وافقت الجمعية العمومية العادية للشركة على جميع بنود جدول الاعمال والتي جاء من ابرزها اعتماد البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والموافقة على توصية مجلس الادارة بتوزيع 25٪ نقدا، والموافقة على صرف مكافاة لأعضاء مجلس الادارة بإجمالي مبلغ يقدر بـ 80 الف دينار.

وانتخبت الجمعية العمومية مجلس ادارة جديدا للسنوات الثلاث المقبلة وهم: خلف احمد الخلف، غازي فهد النفيسي، وليد حديد، عبدالله محمد عقيل زمان، عبدالله ابراهيم الكندري، علي محمد الرضوان، علي عبدالرحمن رشيد البدر ومحمد عبدالحميد قاسم.

وعقب انتهاء الجمعية العمومية العادية تم عقد الجمعية غير العادية والتي وافقت على اضافة مادة جديدة للنظام الاساسي للشركة برقم 55 ونصها كالاتي: «يجوز للشركة ان تشتري اسهمها (أسهم الخزينة) بما لا يتجاوز 10٪ من عدد أسهمها المصدرة بقيمتها السوقية وذلك وفقا لأحكام القانون ووفقا لضوابط واجراءات الجهات الرقابية المختصة».